كما يظهر من احصاءات الهجرة الداخلية الى مدينة الزرقاء .

ومن المعروف ان الجيش الاردني شاهد جمودا نسبيا في عدده من العام ١٩٦٠ حتى العام ١٩٦٧ ، ولذا لم يفسح المجال للانتساب اليه ، ولكن مع ارتفاع عدده بعد العام ١٩٦٧ ، حيث وصل الى حوالي ٦٠ الفا في العام ١٩٧٠ ، فتح المجال لالوف من الاردنيين الريفيين للانتساب اليه . وعلى الرغم من ان السلطة تعتمد في التجنيد للجيش على الفئة البدوية من السكان ، الا انها استفادت بعد حرب حزيران من آثار هذه الحروب على سكان الريف الاردني . فقد أدى نزوح الالوف من سكان الضفة الغربية وانتشارهم في كثير من الاقضية ومنافستهم لليد العاملة الاردنية الى ازدياد فقر الفلاح ، كما خسر عشرات الالوف مورد رزقهم نتيجة نزوحهم من وادي الاردن المعرض لغارات اسرائيلية كثيفة . فكان ان استطاعت السلطة استثمار ذلك لتعرض على الريفيين الاردنيين العمل في الجيش والحصول على دخل ثابت ومرتفع نسبيا .

أدت هذه العوامل الاقتصادية الى ارتباط الريفيين الاردنيين بالسلطة ارتباطا وثيقا ، ولكن هناك عاملا اجتماعيا مؤثرا يزيد من متانة هذا الارتباط . هذا العامل هو سيادة العلاقات العشائرية في الريف الاردني ، ويعود ذلك الى ان الكثيرين من الفلاحين هم من أصول بدوية لا يزالون حديثي عهد بالزراعة . ففي العام ١٩٣٥ كان هناك ما يقدر بـ ٢٠٠٠٠ بدوي في الضفة الشرقية(٣٥) انخفض عددهم تدريجيا نتيجة اتجاه قطاعات منهم الى الزراعة . ويعود من جهة ثانية الى ان السكان الريفيين انتظموا منذ الحكم العثماني في عشائر نتيجة الصراع البدوي الفلاحي . فقد عجز الحكم العثماني من توطيد الأمن في شرق الاردن ، واضحت المناطق الريفية فريسة دائمة للغزوات البدوية ، مما جعل الفلاحين ينشدون الجبال طلبا للحماية في مسالكها الوعرة ، فتجمع هؤلاء في جبال السلط وعجلون والكورة . وجابهوا العصبية البدوية بعصبية عشائرية خاصة بهم تنظم امكانياتهم الدفاعية ، وظل الصراع البدوي — الفلاحي سائدا حتى اواخر العشرينات من القرن الحالي . وظل الوضع العشائري مستمرا ، فحين كتب فردريك بيك(٣٦) أول قائد للجيش الاردني عن الوضع في شرق الاردن عام ١٩٣٣ كانت العلاقات العشائرية لا تزال سائدة ، ووجد محمد عزة دروزة(٣٧) أن باستطاعته الاعتماد على المعلومات التي اوردها بيك لوصف الوضع في الخمسينات . فقد كان هدف الامير عبدالله اخضاع شيوخ القبائل والعشائر لسلطته دون المساس بزعامتهم القبلية. ونجد عند مراجعتنا لاسماء النواب واعضاء مجلس الاعيان حتى العام ١٩٤٨ تفوق العنصر القبلي في المجالس التشريعية مما يؤكد اهتمام الملك عبدالله والاستعمار البريطاني بالابقاء على النفوذ القبلي في الريف بالاضافة الى الابقاء عليه في البادية . وهكذا أصبح شيوخ العشائر وسطاء بين الافراد والدولة يجنون مكتسبات مادية ضخمة نتيجة شراكتهم في النظام الاوتوقراطي*. وبقيت العلاقات العشائرية قائمة بعد العام ١٩٤٨ لسببين : اولهما سيادة الجهل والامية نتيجة سلبية السياسة التعليمية السابقة واقتصار التعليم على المناطق المدنية ، وثانيهما الابقاء على النفوذ العشائري في الدولة ومنح ابناء شيوخ العشائر الاولوية في نيل المناصب الحكومية العالية . وقد ظهر عمق جذور العلاقات العشائرية في الانتخابات النيابية الحرة في الاردن عام ١٩٥٦ حيث اعيد انتخاب الوجوه التقليدية في الضفة الشرقية خلافا للتغيير الكبير الذي طرأ على تمثيل الضفة الغربية . ولا شك في ان الفلاح الاردني لمس الفائدة المادية الملموسة التي يجنيها من خلال العلاقات العشائرية ، اذ أنه استطاع عبر الارتباطات العشائرية مجابهة المنافسة الفلسطينية القوية والحصول على وظائف لابنائه في الدولة او القطاع الخاص، وهي وظائف كان من الصعب عليهم ان يحصلوا عليها عن غير طريق المداخلات العشائرية .